

الملخص باللغة العربية:

شكل القطاع الفلاحي اهتماما متزايدا للدولة الجزائرية مع مطلع الألفية الثالثة فكان المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2000 -2004 والاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة 2003 بمثابة الانطلاقة الفعلية لإعطاء أكبر قدر من الاهتمام لهذا القطاع منذ الاستقلال، وكمواصلة لهذه الجهود وخاصة بعد الارتفاع العالمي لأسعار المواد الغذائية سنة 2007 -2008 تم انتهاز سياسة جديدة قائمة على تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي تجعل من تحقيق الأمن الغذائي رهانا أساسيا من خلال إعادة بعث النمو في القطاع وإعطائه قدر من الأولوية إلى جانب القطاع الصناعي للمساهمة في التنمية الوطنية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتخلص من التبعية الغذائية، وهو الهدف العام لهذه السياسة والذي لم يتحقق بالنظر إلى الارتفاع المتواصل في فاتورة الاستيراد الغذائي رغم تحقيق نتائج ايجابية لبرامج التجديد الفلاحي والريفي فيما يخص تحقيق وفرة غذائية معتبرة في انتاج بعض الفروع الغذائية الواسعة الاستهلاك بالإضافة إلى الرفع من نسبة الاهتمام بالجانب الريفي، والتكوين والتأطير الفلاحي مقارنة بالسنوات الماضية.

الكلمات المفتاحية:

التجديد الفلاحي، التجديد الريفي، السياسة الفلاحية الجديدة، السياسات الفلاحية، البرامج الفلاحية.

تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014.



أثاري سالم

الملخص باللغة الفرنسية:

المقدمة:

Le secteur agricole représente un intérêt croissant pour l'Etat algérien avec le début du troisième millénaire.

Le Plan national du développement agricole et rural 2000-2004 ainsi que la stratégie nationale rurale pour le développement durable en 2003, ont constitués, les points d'encrage pour les pouvoirs publics, qui se sont, d'avantage intéressés, au secteur de l'agriculture, depuis l'indépendance.

Un intérêt, ponctué par un cadre général, caractérisé par la hausse mondiale des prix des denrées alimentaires entre 2007-2008.

Un contexte, qui a poussé le gouvernement à élaboré une nouvelle politique, basée sur le renouvellement de l'économie agricole et rurale, dont l'objectif premier est d'assurer la sécurité alimentaire. Un pari majeur qui ne peut se concrétiser sans quelques conditions dont une relance de la croissance dans ce secteur, en faire une priorité mais surtout la contribution du secteur industriel dans le développement national. Ajoutant à cela, l'importance d'atteindre l'autosuffisance et l'élimination de la dépendance alimentaire.

Là est l'objectif global de cette politique, qui n'a malheureusement pas pu être atteint, pour le moment, et cela en raison de la hausse continue de la facture d'importation de produits alimentaires. Et cela malgré, les résultats positifs des programmes du renouveau agricole et rural, dont la réalisation de l'abondance de la nourriture dans la production de certaines branches alimentaires à large consommation, l'augmentation de la proportion de l'intérêt porté au domaine rural, à travers, la formation et la supervision de la production agricole. □

تعتبر التنمية الفلاحية والريفية أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول المتقدمة والنامية إلى تحقيقها على حد سواء، ذلك أن القطاع الفلاحي يعتبر العصب الحساس في تنمية الاقتصاد الوطني للدول وتحقيق الأمن والاستقلالية الغذائية بالإضافة إلى توفير الدخل لمجموعة غير قليلة من السكان ونظرا لهذه الأهمية تسعى الدول إلى انتهاز مختلف السياسات للتكفل بهذا القطاع على غرار الدولة الجزائرية التي أدركت هذه الأهمية مبكرا حيث بدأت منذ الاستقلال بوضع مختلف السياسات للاستثمار في التنمية الفلاحية والتي شكلت اهتماما متزايد للدولة مع مطلع الألفية الثالثة نتيجة الالتفاف العالمي حول تحقيق الأهداف الألفية للتنمية، وكان انتهاز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بمثابة الانطلاقة الفعلية للخوض في هذا المجال وخاص لتزامنه مع الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول والاستعادة التدريجية للأمن عبر ربوع الوطن، والذي أدى غيابه في فترة التسعينات أو ما يعرف بالعشرية السوداء إلى النزوح الريفي، ورغبة في إحداث توازن جهوي وإقليمي تم اعتماد هذا المخطط، وكتعزيز للجهود المبذولة في هذا الأخير وخاصة بعد الارتفاع العالمي لأسعار المواد الغذائية تم انتهاز سياسة جديدة سميت بسياسة التجديد الفلاحي والريفي والتي تركز على قانون التوجيه الفلاحي لشهر أوت 2008 والذي يحدد معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد، وتحقيق التنمية المستدامة، وعليه بعد انتهاء المرحلة الأولى من هذه السياسة والمحددة ببرنامج التكميلي 2010 -2014 كان لابد علينا محاولة الوقوف على آثار ونتائج هذه السياسة على تنمية القطاع الفلاحي انطلاقا من الإشكالية التالية:

. ما مدى نجاعة سياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2009 -2014 في تحقيق أهدافها بالنسبة للقطاع الفلاحي والريفي؟

1- ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

وترتكز هذه السياسة على ثلاث ركائز أساسية هي:

أ - الركيزة الأولى: التجديد الفلاحي:

وتقوم هذه الركيزة على تحسين المردودية الاقتصادية للقطاع لضمان الأمن الغذائي للبلاد بصفة دائمة، وتهدف هذه الركيزة إلى تعزيز قدرات الإنتاج من خلال زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية الواسعة الاستهلاك، وتعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد لهذه المنتجات حيث خصص لقطاع الفلاحة في هذا الإطار من أجل تطبيق البرامج المتعلقة بالتجديد الفلاحي غلاف مالي يقدر ب 600 مليار دينار لخمس سنوات المقبلة، أي ما يعادل 120 مليار دينار سنويا للقيام بالعمليات التالية:

● عصرنة ومضاعفة فروع الانتاج الواسعة الاستهلاك من خلال دعم القطاع بالمكننة.

● استصلاح الأراضي وطرق الري، البذور، التشجير، المحافظة أصناف الحبوب، الحليب، البطاطه، اللحوم.

● التحفيز المباشر لإنتاج الحليب والبذور.

● تطوير آليات الضبط وحماية مداخيل الفلاحين من خلال تعزيز جهاز دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك بالنسبة لفرع البطاطه، وتوسيعه بطريقة تدريجية لمواد فلاحية أخرى.

● بناء وإعادة تأهيل منشأة التخزين بقدرة 8 ملايين متر مكعب.

● تشجيع إنجاز 39000 موضع للتخزين.

ب - الركيزة الثانية: التجديد الريفي:

وتهدف هذه الركيزة إلى ضمان التسيير الدائم للموارد الطبيعية، وتكفل الفاعلين بحماية الأحواض المنحدرة والثروات الغابية والفضاءات الطبيعية، ومكافحة التصحر بالإضافة إلى حماية المساحات

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية سيتم دراسة الموضوع وفق المحاور التالية:

المحور الأول: عرض سياسة التجديد الفلاحي

والريفي 2009 - 2014.

المحور الثاني: تقييم سياسة التجديد الفلاحي

والريفي 2009 - 2014.

المحور الأول: عرض سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

تمثل سياسة التجديد الفلاحي والريفي خيار استراتيجي أطلق رسميا سنة 2009 من خلال خطاب رئيس الجمهورية، وتهدف أساسا إلى التدعيم الدائم للأمن الغذائي وتحويل القطاع الفلاحي إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل بفضل تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الاستراتيجية، ويفضل أيضا ترقية تنمية مدمجة لكل الأقاليم الريفية⁽¹⁾، من خلال تنظيم مختلف أجهزة التأطير لمواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي، وقد خصصت الدولة لهذا البرنامج 1000 مليار دينار من النفقات العمومية، بهدف تحقيق الأمن الغذائي بحلول 2014 حيث حددت أهدافه في:⁽²⁾

-تحسين معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي من 6% لسنة (2000 - 2008) إلى 8.33% لسنوات (2010 - 2014).

-زيادة الإنتاج الوطني وتحسين مختلف أنواعه.

-دعم التنمية المستدامة والتوازنات الإقليمية، وتحسين شروط حياة السكان الريفية وهذا ب 10200 مشروع تنمية ريفية مدمجة لـ 2174 منطقة ريفية، بتحسين شروط حياة 727000 مسكن ريفي وحماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة.

-التسيير المستدام للآلات الصناعية وتحسين الاندماج الفلاحي الصناعي.

-خلق حوالي 750000 منصب شغل دائم، وخلق دخول خارج القطاع الفلاحي.

انجاز 10200 مشروع في إطار عقود النجاعة للتجديد الريفي خلال المرحلة 2010 -2014، وينتظر أن تتسم هذه المشاريع بالمؤشرات الموضحة في الجدول التالي:

المحمية واستصلاح الأراضي، والنهوض بواقع السكان الريفيين من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، وتعكف الدولة في هذا المجال على

البلدية	المنطقة	العائلات	السكان المعنيين	مناصب الشغل	الأراضي المستصلحة بالهكتار	توسيع الأراضي المستغلة في الزراعة بالهكتار
1169	2174	726820	4470900	1000000	8192000	250000

ج -الركيزة الثالثة: تعزيز القدرات البشرية والمساعدات التقنية:

ويهدف البرنامج في هذا الإطار إلى تسخير غلاف مالي يقدر ب 24 مليار دينار مخصص الإنجاز العمليات التالية: ⁽³⁾

• تطبيق برنامج ضخم لتحسين التكوين، وإبراز تقنيات التكنولوجيات الفلاحية لفائدة الفلاحين والمستثمرين.

• إعادة تأهيل وبناء محطات تجريبية جديدة، ومخابر للمعاهد التقنية للتنمية حسب كل فرع من فروع القطاع.

• إعادة تأهيل مراكز التكوين والتعليم التابعة للقطاع.

• تقوية التأطير التقني، والمصالح المختصة وتواجدها في الأقاليم (مصلحة الدعم التقني، مصلحة المبيدات الحشرية، البيطرة، الغابة).

• تقوية الإدارة المحلية ووسائل المتابعة ومراقبة البرامج بما فيها طرق الاعلام والاتصال.

• تنمية الدراسات وتسخير القدرات الوطنية الجماعية حول مشاكل التنمية الفلاحية والريفية، ودعم المعارف من أجل تطبيق البرامج.

وتتعلق المشاريع الخمس للتجديد الريفي بالعمليات التالية:

• حماية المياه التي تصب في السدود:

ويتعلق الأمر بدراسات انجاز 34 حوض على امتداد 3.5 مليون هكتار، تقع على مستوى 25 ولاية وتمس أكثر من 350 بلدية ويعدد سكان يقدر ب 7 مليون نسمة.

• مشروع محاربة التصحر:

يوجه هذا المشروع لأكثر من 30 ولاية و350 بلدية ويستهدف أساسا مساحة تقدر ب 2.5 مليون هكتار بما فيها 137 هكتار سيتم استصلاحها.

• إعادة تأهيل وتوسيع الموروث الغابي:

المشروع يهدف خصيصا إلى تطوير وتحسين الإنتاج الغابي (إنجاز هذه العمليات على مساحة تقدر ب 118500 ألف هكتار.

• مشروع الحفاظ على التوازن البيئي:

ينتظر من هذا البرنامج أن يمس أكثر من 52 بلدية، و35000 عائلة ريفية، واستصلاح أكثر من 188000 هكتار، وخلق 17500 منصب عمل دائم.

• توسيع الأراضي المستغلة في الزراعة من أجل تثمين الأراضي الفلاحية:

من خلال برمجة مشاريع تتعلق بتأهيل ما يقارب 230000 هكتار عن طريق عقود الامتياز.

2- آليات تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

جندت السلطات المعنية بتنمية القطاع عدة وسائل وبرامج يستند عليها التنفيذ العملي لسياسة التجديد الفلاحي والريفي تتمثل أساساً في:

- نظام دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك (SYRPALAC): يمثل نظام دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك طريقة مبتكرة في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي للنهوض بإنتاج الفروع الاستراتيجية للأمن الغذائي للمواطن الجزائري، بحيث تم الانطلاق في هذه التقنية سنة 2008 بداية بفرع البطاطس، ويقوم عمل هذا النظام من خلال تشجيع الفلاحين على إنتاج قدر المستطاع من السلع دون الخوف من الخسارة لأن الدولة تقوم بشراء الفائض عليهم ودفع مستحقات التخزين والتبريد ثم يتم فيما بعد اللجوء إلى هذا المخزون بأمر من الدولة بإخراجه للسوق بعد نقص أو ندرة هذه السلع فيه لتوفير العرض وبالتالي ضبط الأسعار والحد من ارتفاعها وفق الأثمان التي تحددها الدولة.

- نظام المساعدة على اتخاذ القرار للتنمية الريفية (SADDR): هو برنامج معلوماتي يستفيد منه كل الفاعلين في سياسة التجديد الريفي، وهو يعتبر الأداة الأساسية فيها باعتبارها أداة وصل بين مختلف الفاعلين في هذه السياسة، وقد صمم هذا النظام تحت إشراف الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، وتم المصادقة عليه في 03 أفريل 2006 من طرف اللجنة المكونة من قانونيين وديمغرافيين وسياسيولوجيين واقتصاديين واحصائيين ومختصين في الخرائط، وفي سياسات التنمية الريفية ومهندسين في العلوم الزراعية وإداريين ومستشارين محليين لبرامج الأمم المتحدة للتنمية وصندوق الأمم المتحدة للتغذية برئاسة الوزير المكلف بالتنمية الريفية⁽⁴⁾، ويسمح هذا النظام بتشخيص الوضعية التنموية لكل منطقة من حيث امكانياتها، بالإضافة إلى تقييم ومتابعة البرامج المنجزة بها، ويعتمد البرنامج على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تسمح

بتشخيص حالة كل بلدية، وقد وضع تحت تصرف الوزارات والولايات الثمانية والأربعين.

- عقود النجاعة الفلاحية: إن عقود النجاعة للتنمية الفلاحية والريفية تمثل خريطة إنتاجية لكل ولاية حسب تخصصاتها وقدراتها الفلاحية المتنوعة، والتي ينجر عنها بلورة الميزانية الفلاحية لكل ولاية حسب ما تتعهد به من إنتاج، وتبرم هذه العقود بين الوالي والفلاحين على المستوى المحلي.

- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة: هي مشاريع مرافقة سكان الريف في مجهوداتهم لتحسين مستواهم المعيشي ومداخيلهم بصفة دائمة، وتكون فيه الأولوية للعائلات القاطنة بالفضاءات الريفية وخاصة تلك المعزولة، أو اللذين يرغبون في العودة إلى هذه المناطق لممارسة نشاط اقتصادي وللسكن فيها.

كما تستند هذه السياسة على مشاريع أخرى كالمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر، والتي تهدف للحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة، واستقلالية وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى وتترجم هذه السياسة على أرض الواقع عدة برامج منها:⁽⁵⁾

- **برنامج تكثيف الإنتاج:** يهدف هذا البرنامج خلال الفترة 2010 - 2014 إلى تحقيق إنتاج حبوب يصل إلى 50.2 مليون قنطار، 34.4 مليون قنطار منها تكون من منتوج القمح، فهذا البرنامج يسعى أساساً إلى تحقيق زيادة الإنتاج والإنتاجية وتكامل القطاع.

- **البرنامج المتخصص (البذور والشتلات):** يسعى هذا البرنامج لتحقيق الأهداف التالية:

✓ ضمان معدل التغطية من البذور والشتلات ذات النوعية الجيدة تستطيع تلبية احتياجات مختلف برامج التكثيف.

✓ إفادة الفلاحين من التطور الجيني، عن طريق توفير الأنواع الفعالة والبذور ذات النوعية الجيدة.

لضبط الأسعار من خلال نظام دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك وتكمن نقاط ضعف هذا الأخير في:

● عدم وجود سوق منظمة، ومعرفة الاستهلاك الحقيقي للمواطن وفق فترات معينة لمعرفة اللازم من العرض.

● عدم وجود غرف أو مخازن تبريد خاصة بالدولة، وهو ما يسمح للفلاحين المنخرطين في نظام (SYRPALAC) والمكلفين بالتبريد والتخزين بوسائلهم الخاصة لا يتقيدون بتعاليم الدولة الخاصة بمواعيد إخراج السلع إلى السوق بالأثمان المرجوة والمحددة من طرف الدولة، وخاصة باعتبار الفلاح المنخرط رابح في كلت الحالات أي فحالة بقاء السلع عنده في مخازن التبريد تدفع له الدولة التبريد حتى مدة الإخراج للسوق، كما يناسبه أيضا العرض بالأثمان الباهظة في السوق أثناء الإخراج.

● عدم احترام عقود التبريد والإخراج ومعايير جودة المنتجات المخزنة وفسادها مما يجعلها رديئة مقارنة بالمرتفع ثمنها في السوق.

● اضطراب الظروف المناخية مما يعرقل عملية التخزين في إطار نظام دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك من جراء تأخر الحصاد، وبالتالي ندرة السلع في السوق وارتفاع الأسعار.

● انتشار السوق الموازية وكثرة المضاربة وادخار السلع للأوقات العجاف ما يشكل عائق أمام ضبط الأسعار وبالتالي فشل (SYRPALAC).

● نقص شبكة التوزيع وقنواته ومساحات التخزين والتبريد وانتشار المضاربة⁽⁶⁾.

كما أن نظام دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك قد فشل في ضبط الأسعار والحد من ارتفاعها، بحيث يشير تقرير الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2011 أن نسبة الانفاق على الغذاء انخفضت من 58.22 سنة 2005 إلى 42 سنة 2011 حيث تضاعف معدل التضخم إلى 5 مرات تقريبا، أي من 1.8 سنة 2006 إلى 8.9 سنة 2012

✓ ضمان مخزون الأمان، عن طريق إنشاء احتياطات استراتيجية من المواد النباتية للانطلاق.

- برنامج السقي عن طريق نظم اقتصاد المياه: يعتمد هذا البرنامج على تنمية نظم اقتصاد المياه في الحقول المنشرة على مساحة 461000 هكتار، تتكون من 278000 هكتار النظم التقليدية و183000 هكتار مخططات جديدة.

المحور الثاني تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014:

سيركز تقييمنا لهذه السياسة على تقييم الآليات المعتمدة في تنفيذها، وكذا تقييم النتائج والآثار الناجمة عن تطبيق برامجها الثلاث على المؤشرات المختلفة للتنمية الفلاحية والريفية في الجزائر.

1- تقييم آليات تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014:

يعتمد التنفيذ العملي لسياسة التجديد الفلاحي على نظام دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك (SYRPALAC) وعقود النجاعة وكذا برامج التنمية الريفية المندمجة، وعليه سنحاول إبراز أهم الصعوبات التي واجهت التطبيق العملي لهذه الوسائل على أرض الواقع.

أ - تقييم نظام دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك (SYRPALAC):

تشير طريقة عمل نظام دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك أنه لم يوضع أساسا لضبط السوق بل للتحكم في السعر وحماية القدرة الشرائية للمواطن، ومن هنا يكمن الخلل لأن عمل هذا النظام بنجاعة يقتضي سوق مضبوط ومنظم بطريقة جيدة تسمح بمعرفة الاستهلاك الحقيقي للمواطن وهو ما لا يتوفر في الجزائر نظرا لغياب دراسات حقيقية وميدانية للاستهلاك الحقيقي للمواطن في السنة أو وفق فترات معينة منها، لأن معرفة المؤشرات الحقيقية للاستهلاك تسمح بمعرفة اللازم من العرض وبالتالي سهولة التدخل

سنويا تشمل جميع المحاور الأساسية لبرنامج التجديد الريفي، ويشير التقرير الأخير لوزارة الفلاحة سنة 2014 إلى تحقيق نتائج إيجابية من حيث عدد المشاريع المطلقة بحيث أرتفع عددها من 1336 مشروع سنة 2009 إلى 2164 مشروع سنة 2013، وهو ما يفسر وجود استجابة محلية لسكان الأرياف والهيئات المحلية بطرح مشاريعهم وأفكارهم، وقد بلغ عدد الولايات التي سجلت فيها المشاريع الموافق عليها أكثر من المشاريع المصاغة 25 ولاية من بينها ولايات انطلقت فيها هذه المشاريع بنسبة متقدمة، ولكن من الملاحظ أن هذه المشاريع غير متجانسة بين الولايات وهو ما يبينه الجدول التالي والمتعلق بالمشاريع المنجزة في إطار التشجير ببعض الولايات.

الجدول رقم (01): مشاريع التشجير ببعض الولايات 2014

الولايات	التشجير
باتنة	17268 هكتار
تلمسان	14333 هكتار
البيضاء	14123 هكتار

المصدر: من إنجاز الباحث إستنادا إلى:

MDAR, Evaluation De Mise En œuvre De Renouveau Rural, 21e Session Dévaluation, 13 Décembre 2014, p6.

كما أن هذه المشاريع قد شهدت تأخر كبير في معظم الولايات رغم ارتفاع عددها الإجمالي المقدر بـ 9608 سنة 2014، وعلى العموم نستخلص من تقييم سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية التحديات التالية:⁽⁸⁾

• وجود فرق في المشاريع الجوارية بين ما تم صياغته وما تم قبوله من قبل اللجان التقنية والولائية بحوالي 10٪.

• نقص التنسيق ما بين الأطراف المعنية بالمشاريع الجوارية (الإدارة المحلية من جهة والمواطنين المنتخبين والمنظمات الريفية من جهة أخرى)، وكان هذا المشكل

مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية خاصة في المواد الغذائية التي شهدت ارتفاع في السوق العالمية⁽⁷⁾.

ب - تقييم عقود النجاعة الفلاحية:

وقد مكن تطبيق الإجراءات التي تضمنتها برامج التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة 2009 - 2014، في إطار تنفيذ عقود النجاعة نتائج مشجعة خاصة في الفروع الزراعية الاستراتيجية، رغم تأخر وعدم تحقيق أهداف هذه العقود في السواد الأعظم من الولايات وهذا ما سنراه لاحقا في تقييم النتائج، أما هنا سنركز على تقييم عقود النجاعة كوسيلة من وسائل تنفيذ هذه السياسة وعليه يمكن استخلاص العقبات التالية في هذا الجانب:

• غياب دراسات جادة للإمكانيات الفلاحية لبعض الولايات، وهو ما يفسر الإخفاق في تحقيق الأهداف أحيانا أو إنتاج أكثر من الأهداف أحيانا أخرى، وهو ما يدل على غياب التخطيط الزراعي الدقيق والتخطيط العشوائي في الوصول للنتائج المأمولة.

• نقص الخبرة والوعي باستعمال التكنولوجيات الحديثة، لدى الفلاحين وأصحاب المستثمرات الفلاحية، بحيث لا يستطيعون في غالب الأحيان تقدير القدرة الإنتاجية لمستثمراتهم، ما يؤدي إلى رسم أهداف عقود النجاعة انطلاقا من معلومات غير دقيقة.

• تأخر كبير في تحديث نظم الإنتاج، ونقص خدمات المساندة من طرف الدولة.

• تحديات التقلبات المناخية والذي يؤدي التأخر في أجال الحصاد وبالتالي تأخر الوصول للأهداف المحددة في إطار عقود النجاعة.

ج - تقييم برامج التنمية الريفية المتكاملة:

برمجت الحكومة 12148 مشروع في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة (PPDRI) خلال الفترة 2010 - 2014، ورصدت لها مبلغ إجمالي قدر بـ 1000 مليار دينار جزائري، أي بمعدل 200 مليار دج

يستفيد من هذه الأموال، وبالتالي ينجم عنه عدم تساوي فرص الحصول لجميع المواطنين في هذه المناطق كالسكن والتشغيل والخدمات الصحية والنقل والتعليم والتكوين.....

● إن الدعم المالي للأسر الريفية غير كافٍ، حيث يبلغ الدعم الحد الأقصى 300 ألف دج للأسرة الريفية الواحدة، ونظرا للتركيبة الأسرية في الريف الجزائري، حيث هناك تجزئة للأسرة إلى عدة أسر (أسر الأحفاد)، وبالتالي لا تعطى استقلالية للمرأة في توسيع نشاطاتها وتنويعه.

● ومؤخرا انتقد خبراء في مجال التنمية الفلاحية والريفية الوتيرة المتواضعة لتقدم مشاريع التجديد الريفي، وأوضحوا أن الأرقام المتحصل عليها في المجال لا تقابل القيمة الحقيقية للمبالغ التي تم رصدها في إطار هذا البرنامج، وتؤكد بطء وتيرة تطبيق البرنامج في الميدان نظرا للمشاكل المتعلقة بالعقار الفلاحي، والعراقيل البيروقراطية التي يوجهها الفلاحون، خصوصا وأن حصيلة المشاريع التي تم إطلاقها منذ 2009 إلى غاية الثلاثي الثاني من سنة 2013 لم تتعدى 7804 مشروع، في حين ينتظر 9203 مشروع آخر الانطلاق، رغم أن الهدف المسطر يقتضي ببلوغ 12 ألف مشروع تجديد ريفي أفاق 2014، وبالمقارنة مع حجم الاستثمارات المخصصة لتمويل العمليات المدرجة في هذا الإطار، والتي تقارب 5 ملايين دولار، أو 60 مليار دينار سنويا، فإنه مستوى تقدم البرنامج مزال متواضعا، ويظهر ذلك جليا في التقييم الأخير الذي أنجزته الوزارة المعنية في مطلع 2013، حيث أن معظم الولايات لم تشهد تقدم ملحوظ في المشاريع.

● إضافة إلى قلة ونقص الخبرة والمعرفة حول قضايا وخبيا وديناميكية المجتمع الريفي، وغياب الأنشطة السياحية والصناعية في الريف، واستمرارية وعدم توقف النزوح الريفي نحو المدن.

متواجد في المناطق الهضاب العليا، لأنها أكثر عرضة لتدهور الموارد الطبيعية والممتلكات المادية وغير المادية باعتبارها أنها هدف استراتيجي لامتناس الضغط السكاني في المناطق الساحلية والجبلية في الشمال.

● اعتماد هذه البرامج على عنصر المرأة الريفية في خلق ثروة جيدة وإعطاء وجهة جيدة للريف، ولكن للأسف بقي دورها محددًا، حيث كل النشاطات التي تقومها تتم داخل المزرعة باستثناء الحراسة، وتربية الحيوانات لا تمثل سوى 3٪ وبالتالي لا تتفرغ لأنشطة ريفية أخرى إضافة إلى الفتيات ذات التعليم الجامعي والتكوين المهني لا يعملن، نظرا للعرف السائد في الريف الجزائري، وبالتالي فهن ينتظرن فرصة للهروب من هذه الظروف.

● إن كلمة الاندماج لم تتجسد على أرض الواقع، حيث ظلت المشاريع الجوارية فارغة من محتواها، لأن مشاركة سكان الريف تمت في المراحل الأولى في صيغة المشاريع بينما لا يشارك في بقية المراحل لأن جهاز القرار المتحكم في هذه المشاريع ليس مكونا من الخلية الريفية النشطة على المستوى البلدية ولا على مستوى الدائرة، والخلية التقنية للولاية لا تتكون من ممثلي سكان الريف المنتخبين، بل تتكون من ممثلي الدولة محليا وهم من يضمن التطبيق للقرارات.

● مشكل التمويل من طرف البنوك يبقى قائما، لأنه يشترط في منح القرض ضمانات من أجل استرجاعها (خاصة النشاطات ذات العائد الكبير) وبالتالي فالمنطقة المهمشة والفقيرة لا يستفيدون من هذا التمويل، وهم الفئة المستهدفة التي وجهت لها هذه المشاريع.

● تدخل الوالي في هذه المشاريع اختياري لا يجبر على تنفيذها وبالتالي تبقى المشاريع معلقة على تدخل السلطات التنفيذية في تحقيق هذه المشاريع وعقود النجاعة.

● تصرف ميزانية البلديات في التجمعات السكانية الرئيسية بدلا من أن توجه هذه الأموال على المناطق المعزولة التي من المفروض أن تكون هي أول من

الجدول رقم (02): تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة (2008/2005 - 2014).

الوحدة: مليون قنطار.

السنة	2005	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إنتاج الحبوب	31.7	61.2	45.6	42.5	51.3	49.1	34.4

المصدر: من إنجاز الباحث استنادا إلى:

MDAR, Evaluation de mise en œuvre de renouveau agricole, compagne agricole 2014(Pré bilan), 21eme Session d'évaluation trimestrielle, Alger, 11 et 13 Décembre, 2014, p06. □

نلاحظ من خلال الجدول أن برامج التجديد الفلاحي بالنسبة لفرع الحبوب لم تستطع تحقيق نمو متوازن ومستمر بهذا الفرع، بحيث بلغ معدل إنتاج الحبوب سنتي 2005 - 2008 ما يقدر بـ 31.7 مليون قنطار وهو نتاج الركود الذي شهده القطاع في حملة 2007 - 2008 والتي شهدت انخفاض الإنتاج في هذا الفرع جراء عدم تساقط الأمطار في المناطق المعروفة بإنتاج الحبوب، ورغبة في تشجيع الإنتاج في هذه الأخيرة تم وضع اجراءات وتدابير جادة كان من نتائجها تحقيق نمو مقدر بـ 61.2 مليون قنطار من الحبوب أي بنسبة زيادة مقدره بـ (93.05%) مقارنة بمعدل 2005 - 2008، وهو المقدار الذي لم يتحقق أعلى منه على مدار السنوات القادمة مما يبين ظرفية التدخل المرتبط بالأزمات بحيث تبين قيمة الإنتاج في السنوات المقبلة انخفاض في إنتاج الحبوب، فقد قدر الإنتاج سنة 2010 بـ 45.6 مليون قنطار ما يمثل انخفاض مقدر بـ (25.9%) مقارنة بـ 2009، وانخفاض مقدر بـ (6.88%) بين سنتي 2010 و2011، ناتج عن البرد الذي أصاب بعض المناطق المعروفة بإنتاج الحبوب أما سنة 2012 فقد كانت الفارق بين الانخفاض المسجل بين سنتي 2010 - 2011

• عدم ملائمة التشريعات القانونية مع الإصلاحات المحاذة لفقراء الريف (مشكل قانون العقار).

2- تقييم آثار ونتائج برامج التجديد الفلاحي والريفي

2014-2009:

باعتبار أن سياسة التجديد الفلاحي والريفي قائمة على ثلاث برامج وفق ركائزها الثلاث ممثلة في برنامج التجديد الفلاحي وبرنامج التجديد الريفي، فإن تقييمنا لنتائجها سينصب على تقييم آثار كل برنامج من البرامج الثلاث على مؤشرات التنمية الفلاحية والريفية في الجزائر خلال الفترة 2009 - 2014.

أ - تقييم نتائج برنامج التجديد الفلاحي:

سنناول من خلال هذا الجزء أثر برامج التجديد الفلاحي على المؤشرات المستهدفة من خلال البرنامج، كالأثر على الإنتاج الفلاحي والوفرة الغذائية والدخل الوطني الخام وتوازن الإنتاج الفلاحي بين الأقاليم الطبيعية الكبرى.

✓ الأثر على الانتاج الفلاحي:

باعتبار أن سياسة التجديد الفلاحي والريفي قائمة في ركيزتها الفلاحية على دعم الفروع الغذائية، فإن تقييمنا لها من هذا الجانب سيركز على أثرها على تطور أهم الفروع كما يلي:

• الأثر على إنتاج الحبوب:

يشكل فرع الحبوب بمختلف أصنافها أهم المحاصيل الزراعية المهيمنة على رأس قائمة الاستهلاك اليومي للمجتمع الجزائري، وعليه يمكن اعتبارها مؤشر حقيقي لقياس نجاعة الزراعة في الجزائر، والجدول التالي يبين قيم الإنتاج المسجلة في هذا الفرع على مدار العشر سنوات الماضية كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تطور إنتاج البطاطس خلال الفترة (2008/2005 - 2014).

الوحدة: مليون قنطار.

السنة	2005-2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إنتاج البطاطس	20	26.8	32.9	38.6	42.2	48.8	46.6

المصدر: من إنجاز الباحث استنادا إلى:

Evaluation de mise en œuvre de renouveau agricole, compagne agricole 2014 Pré bilan, loc. cit, p7. □

يبين الجدول تطور ايجابي لنمو إنتاج البطاطس بحيث قدر الإنتاج سنة 2009 بـ 26.8 مليون قنطار ما يمثل نسبة زيادة قدرها (25.37٪) مقارنة بمعدل الإنتاج خلال سنتي 2005 - 2008، وقد ساعد تكثيف إجراءات الضبط في تواصل الإنتاج الإيجابي لهذا الفرع، فقد بلغت قيمة إنتاج هذا الأخير سنة 2010 32.9 مليون قنطار أي بنسبة زيادة قدرها (18.54٪) مقارنة 2009 وفي سنة 2011 إنتاج 38.6 مليون قنطار بنسبة زيادة تمثل (14.76٪) مقارنة بـ 2010.

وقد تم تسجيل أكبر نسبة على مدار العشر سنوات الماضية سنة 2013 بحيث بلغ إنتاج البطاطس في هذه السنة (48.8٪)، ما يمثل زيادة بـ (13.52٪) بالنظر إلى سنة 2011، أم سنة 2014 فقد شهدت أزمة قلة البطاطس وارتفاع أسعارها في السوق نظرا لارتفاع الطلب مقارنة بالعرض المنخفض جراء عدم كفاية المخزون في اشتراكات الضبط الخاص بالبطاطس نظرا لقلة الإنتاج الذي قدر بـ 46.6 مليون قنطار، أي بانخفاض مقدر بـ (4.50٪) مقارنة بسنة 2013.

وسنتي 2013 - 2014، بحيث ارتفع الإنتاج ليبلغ 51.3 مليون قنطار سنة 2012 وهو ما يمثل (20.70٪) مقارنة بـ 2011، ليشرع بعدها انتاج الحبوب في الانخفاض من جديد بحيث سجل مقدار 49.1 مليون قنطار سنة 2013 وفي سنة 2014 انتاج 3.4 مليون قنطار أي بنسبة انخفاض مقدرة بـ (29.93٪) مقارنة بـ 2013.

إن نسب إنتاج الحبوب تؤكد عدم استقراره وتذبذبه من سنة إلى أخرى وعلى العموم نجد أن إنتاج هذه الأخيرة حقق على مدار عشرة سنوات فارق إنتاج مقدر بـ (8.51٪) مقارنة بين معدل الإنتاج في 2005 - 2008 والإنتاج في سنة 2014، وهي نسبة إنتاج ضعيفة جدا تؤدي في غالب الأحيان إلى تغطية الطلب على الحبوب من خلال الاستيراد بحيث تم استيراد 8381000 طن في العشرة أشهر الأولى من سنة 2013 مقابل 8161000 في نفس الفترة من سنة 2012⁽⁹⁾ أي بنسبة زيادة مقدرة بـ (2.7٪) وهو ما يبين فشل البرامج في تنمية هذا الفرع وهو ما أدى بالجزائر إلى تصبح ثالث دولة مستوردة للحبوب على المستوى العالمي بحيث تمثل في المتوسط 6٪ من إجمالي واردات الحبوب في العالم⁽¹⁰⁾.

• الأثر على إنتاج البطاطس:

يمثل فرع البطاطس أول المنتجات التي خصتها الدولة بإجراءات الضبط في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي، بحيث بدأت الخطوة لضبط المنتجات الواسعة الاستهلاك (SYRPALAC) بفرع البطاطس منذ 2008، ليوسع بعدها الضبط تدريجيا للفروع الأخرى.

وقد ساعدت هذه الإجراءات في تحقيق القيم المبينة في الجدول التالي:

• الأثر على إنتاج البصل:

يوضح الزيادة الهائلة في إنتاج البصل رغم ارتفاع أسعارها في السوق في الآونة الأخيرة.

• الأثر على إنتاج الزيتون:

تتوفر الجزائر على إمكانيات هائلة لإنتاج الزيتون وتعد منطقة القبائل أكثر إنتاجا لهذه المادة والزيتون المستخرجة منها والتي تستحوذ الجزائر على 98%⁽¹²⁾ من إنتاجها على مستوى الحوض المتوسط، وكمحاوله للنهوض بهذا الفرع بالنظر للإمكانيات المتاحة تم وضع إجراءات ضمن عقود النخاعة لتنظيم وتدعيم هذا الفرع الأمر الذي أد إلى تسجيل ارتفاع محسوس في إنتاج الزيتون وزيت الزيتون في الآونة الأخيرة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تطور إنتاج الزيتون خلال الفترة (2008/2005 - 2014):

السنة	2005 - 2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
زيتون المائدة	0.8	1.0	1.4	1.9	1.5	1.8	2.0
زيت الزيتون	1.8	3.8	1.8	4.2	2.5	4.0	2.7

المصدر: من إنجاز الباحث استنادا إلى:

Evaluation de mise en œuvre de renouvellement agricole, compagnie agricole 2014 Pré bilan, loc. cit, p10. □

يتبين لنا من خلال الجدول أن إنتاج زيتون المائدة قد حقق تطور إيجابي ومستمر طيلة السنوات الأخيرة، بحيث قدر الإنتاج سنة 2014 بـ 2.0 مليون قنطار مقارنة

تشير إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والخاصة بقائمة الدول حسب إنتاج البصل سنة 2008 أن الجزائر تحتل المرتبة العشرية ضمن هذه القائمة بإنتاج 700.000 طن، فهي متأخرة جدا مقارنة بمصر الشقيقة والتي تحتل المرتبة السابعة ضمن نفس القائمة بقيمة إنتاج مقدرة بـ 1.728.417 طن⁽¹¹⁾ إلا أنه في الآونة الأخيرة وتزامنا مع تطبيق برامج التجديد الفلاحي حقق القطاع الزراعي الجزائري نموا معتبرا وإيجابيا في إنتاج البصل مقارنة بسنة 2008 وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تطور إنتاج البصل خلال الفترة (2008/2005 - 2014):

الوحدة: مليون قنطار.

السنة	2005 - 2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إنتاج البصل	7.4	9.9	10.3	11.0	11.6	13.6	13.3

المصدر: من إنجاز الباحث استنادا إلى:

Evaluation de mise en œuvre de renouvellement agricole, compagnie agricole 2014 Pré bilan, loc. cit, p9. □

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة إنتاج البصل قد سجلت تطور إيجابي مستمر بحيث قدر الإنتاج مع بداية عقود النخاعة سنة 2009 بـ 9.9 مليون قنطار، وهو ما يمثل نسبة زيادة مقدرة بـ 26.59% مقارنة بمعدل الإنتاج سنتي 2005 - 2008 ليصل الإنتاج سنة 2014 ما قيمته 13.3 مليون قنطار وهي زيادة معتبرة مقارنة بـ 2005 - 2008 بنسبة زيادة تمثل 44.36%، وهو ما

بمعدل الانتاج سنة (2005 - 2008)، ليصل معدل الانتاج مع نهاية المرحلة الأولى لبرامج التجديد الفلاحي والريفي سنة 2014 إلى 6.1 مليار وحدة وهو ما يمثل ضعف معدل الانتاج مقارنة بسنة (2005 - 2008) بنسبة زيادة مقدرة بـ 40.90%.

• الأثر على إنتاج الحليب:

شكلت شعبة الحليب في الآونة الأخيرة اهتمام متزايد للدولة من جراء الاضطرابات التي شهدتها هذا الفرع في السوق الوطنية، فقامت بعدة إجراءات لدعم هذا الفرع منها العمل على زيادة عدد الأبقار الحلوب، وتوسيع المساحات الموجهة لزراعة الأعلاف، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في هذا النشاط بتخفيض الرسم على القيمة المضافة على مدخلات الإنتاج والأبقار والدعم المالي للمربين، وقد حقق هذا الفرع النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تطور إنتاج الحليب خلال الفترة (2005/2008 - 2014).

الوحدة: مليار ل

السنة	2005 - 2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إنتاج الحليب	2.2	2.4	2.6	2.9	3.1	3.4	3.6

المصدر: من إنجاز الباحث استناد إلى:

Evaluation de mise en œuvre de renouveau agricole, compagne agricole 2014 Pré bilan, loc. cit, p12.

يبين الجدول تطور مستمر في إنتاج الحليب بحيث بلغت قيمة الإنتاج سنة 2014 ما يمثل 3.6 مليار لتر وهي قيمة زيادة متواضعة جدا مقارنة بمعدل الإنتاج سنة 2005 - 2008

بـ 0.8 مليون قنطار الممثلة لمعدل الإنتاج 2005 - 2008، أم من حيث إنتاج زيت الزيتون فنلاحظ إنتاج متذبذب كليا ومنخفض سنة 2014 مقارنة بسنة 2009 و2011 وهي نسب نمو متواضعة رغم التطور الايجابي مقارنة بالإمكانات المتاحة لتنمية هذا الفرع وخاصة في ظل اعتبار زيت الزيتون الجزائري من أجود الزيوت العالمية.

• الأثر على إنتاج البيض:

تشير احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية إلى تحقيق نمو معتبر في إنتاج البيض من جراء الإجراءات التي حظي بها فرع تربية الدواجن ضمن برامج التجديد الفلاحي والريفي والجدول التالي يبين أهم النتائج المحققة في هذا المجال:

الجدول رقم (06): تطور إنتاج البيض خلال الفترة (2005/2008 - 2014).

الوحدة: مليار وحدة.

السنة	2005 - 2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إنتاج البيض	3.6	3.8	4.4	4.8	5.3	6.0	6.1

المصدر: من إنجاز الباحث استناد إلى:

Evaluation de mise en œuvre de renouveau agricole, compagne agricole 2014 Pré bilan, loc. cit, p16. □

نلاحظ من خلال الجدول نمو مستمر في إنتاج وحدات البيض من سنة إلى أخرى بحيث تم إنتاج مع بداية تطبيق إجراءات تنظيم هذا الفرع سنة 2009 ما يقدر بـ 3.8 مليار وحدة وفي سنة 2010 ارتفع الإنتاج إلى 4.4 مليار وحدة أي بزيادة مقدرة بـ 18.19% مقارنة

(2005 - 2008)، بحيث وصل إنتاج اللحوم الحمراء ما يقدر بـ 4.9 مليون قنطار سنة 2014، وهو ما يمثل نسبة زيادة مقدرة بـ 37.73٪ مقارنة بمعدل الإنتاج (2005 - 2008)، والذي تم فيه إنتاج 3.1 مليون قنطار.

كما أنه يلاحظ من خلال الجدول تحقيق نمو متقارب في قيم إنتاج اللحوم بنوعيتها سنة 2014 من جراء التدابير التي حظي بها هذا الفرع الأساسي في غذاء المجتمع الجزائري، بحيث قدر إنتاج اللحوم البيضاء بـ 4.6 مليون قنطار، وهو ما يمثل نسبة فارق مقدر بـ 54.34٪ على معدل إنتاجها سنتي (2005 - 2008)، وهو ما يبين الجهود المبذولة لتنمية هذا الفرع والذي غالبا ما يكون بديل لاستهلاك الجزائريين اللحوم الحمراء لغلاء أسعارها.

✓ الأثر على التوازن الجهوي بين الأقاليم الطبيعية الكبرى:

تشير إحصائيات الإنتاج الفلاحي للفروع حسب الأقاليم الطبيعية الكبرى في الجزائر خلال الفترة 2013 - 2014 إلى أن برامج التجديد الفلاحي والريفي لم تستطع إحداث نمو متوازن ومستمر في قيم الإنتاج الخاصة بكل إقليم، بحيث نلاحظ أن مناطق السهول والسواحل ومناطق الهضاب العليا غالبا ما تساهم في القدر الأكبر من الإنتاج نظرا للمؤهلات الزراعية لديها كخصوبة الأراضي وتوفر المياه والمناخ المحفز فيما تبين قيم الإنتاج في المناطق الجبلية ومناطق الجنوب مساهمة ضئيلة في نسب النمو من جراء التحديات المفروضة على العمل الزراعي بهذه المناطق، وخاصة في مجال استصلاح الأراضي والري الزراعي، والجدول التالي يبين قيم الإنتاج الكلي للفروع حسب الأقاليم الطبيعية الكبرى سنتي 2013 - 2014.

بحيث لا تمثل إلا نسبة زيادة مقدرة بـ 38.88 وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالجهود المبذولة، وهو ما يجعل الدولة تلجئ لاستيراد هذه المادة لكونها المادة المستهلكة في الدرجة الثانية بعد الحبوب من طرف الجزائريين.

• الأثر على إنتاج اللحوم:

تحظى اللحوم بنوعيتها الحمراء والبيضاء بمكانة هامة في الاقتصاد الفلاحي، نظرا لما توفره من منتجات تعد تركيبة هامة في الغذاء الأساسي للسكان، وتضفر الجزائر بإمكانيات هامة في هذا المجال والجدول التالي يبين الإنتاج الحيواني خلال الفترة (2008 - 2014).

الجدول رقم (08): تطور إنتاج اللحوم الحمراء خلال الفترة (2008/2005 - 2014).

الوحدة: مليون قنطار.

السنة	2005 - 2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إنتاج اللحوم الحمراء	3.1	3.5	3.8	4.2	4.4	4.7	4.9
إنتاج اللحوم البيضاء	2.1	2.1	2.8	3.4	3.7	4.2	4.6

المصدر: من إنجاز الباحث استنادا إلى:

Evaluation de mise en œuvre de renouveau agricole, compagnie agricole 2014 Pré bilan, loc. cit, p14,16.

نلاحظ من خلال الجدول أن فرع اللحوم بنوعيتها قد حقق نمو معتبر في الآونة الأخيرة مقارنة بمعدل الإنتاج سنة

الفروع الغذائية الاستراتيجية كالحبوب واللحوم والحليب والخضر وغيرها، وعليه سيركز تقييمنا لهذه السياسة من هذا الجانب على الوفرة الغذائية المحققة من خلالها، وكذا النتائج المسجلة في سبيل تخفيض فاتورة الاستيراد من هذه السلع الغذائية.

● الوفرة الغذائية:

تشكل الوفرة الغذائية كمية أو قيمة الغذاء المتاح في بلد ما بالنظر للإنتاج الوطني الغذائي زائد الواردات الغذائية، والجدول التالي يوضح تطور نسبة الوفرة الغذائية في الجزائر بقيمة مليار دينار خلال الفترة 2008 - 2014.

الجدول رقم(10): تطور نسبة الوفرة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2008 - 2014.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الوطني الإنتاج	994	1507	1363	1696	2223	2555	2761
الغذائية الواردات	464	398	333	641	630	661	757
الوفرة الغذائية نسبة	68.17%	79.10%	80.36%	72.57%	77.91%	79.44%	78.48%

المصدر: من إنجاز الباحث استنادا إلى إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

الجدول رقم(09): تطور الإنتاج الفلاحي حسب الأقاليم الطبيعية الكبرى 2008-2014.

الأقاليم	السنوات	2013	2014
السهول والسواحل		42.3%	43.3%
المناطق الجبلية		17.2%	16.3%
الهضاب العليا		23.3%	22.2%
الجنوب		16.9%	20.2%

المصدر: من إنجاز الباحث استنادا إلى:

-MDAR, Evaluation de mise en œuvre de renouveau agricole, compagne agricole 2013 bilan final. 20eme Session d'évaluation trimestrielle, alger, 08 et 09 mars 2014, p03.

- Evaluation de mise en œuvre de renouveau agricole, compagne agricole 2014 Pré bilan, loc. cit, p3.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الإنتاج في الفروع الإنتاجية بالسهول والسواحل قد ارتفعت سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 بنسبة 2.36% وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالموهلات الفلاحية لهذه المناطق مقارنة بالمناطق الجبلية والتي شهدت انخفاض في الإنتاج سنة 2014 بنسبة 5.23%، وكذلك الحال بالنسبة للهضاب العليا والتي تمثل المرتبة الثانية من حيث قيم الإنتاج فقد تراجع الإنتاج فيها بنسبة 4.18% أم مناطق الجنوب فقد ميزها تطور ايجابي في الإنتاج بنسبة 19.52%، إلا أنه على العموم نلاحظ أن برامج التجديد الفلاحي والريفي فشلت في إحداث نمو متوازن بين الأقاليم الطبيعية الكبرى في الجزائر رغم تسجيل بعض التطورات الإيجابية لقيم الإنتاج في بعض الأقاليم.

✓ الأثر على الأمن الغذائي والتبعية الغذائية:

يمثل تحقيق الأمن الغذائي والحد من التبعية الغذائية الهدف الرئيسي لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، والتي تعتمد في سبيل تحقيق ذلك على دعم

مقارنة بالمجهودات المبذولة وخاصة أن جزء هذه الوفرة الغذائية قائمة على الاستيراد من الخارج وهو ما سمح بتحقيق قدر لبأس به من الاكتفاء الذاتي سمح بتقليص نسبة الفجوة الغذائية من 31.44 سنة 2008 إلى 20.93 سنة 2014 وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (11): تطور نسبة الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية 2008 - 2014
الوحدة: مليار دينار جزائري.

نلاحظ من خلال الجدول الجرائر لم تستطع التحكم في قيمة الوفرة الغذائية رغم التحسن في نسبة الوفرة المتاحة مقارنة بسنة 2008 بحيث أحدثت برامج التجديد الفلاحي والريفي تطور مستمر ومتذبذب في نسبة الوفرة الغذائية مسجلة أعلى نسبة بعد عام من تطبيق السياسة 80.36% وهي النسبة التي لم يحقق القطاع الفلاحي أعلى منها إلى غاية 2014 إلا أنه نجد أن نسبة الوفرة الغذائية قد تطورت على العموم من 68.17% سنة 2008 إلى 78.48% سنة 2014 وهو ما يمثل نسبة زيادة مقدرة بـ 13.14% وهي نسبة قليلة جدا

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإنتاج الوطني	994	1507	1363	1696	2223	2555	2761
الواردات	464	398	333	641	630	661	757
الصادرات	8	8	23	26	24	32	26
المتاح للاستهلاك	1450	1897	1673	2311	2829	3184	3492
الاكتفاء الذاتي	68.55%	79.44%	81.47%	73.38%	78.57%	80.24%	79.06%
الفجوة الغذائية	31.44%	20.55%	18.52%	26.61%	21.42%	19.75%	20.93%

● نسبة الاكتفاء الذاتي = الإنتاج / المتاح للاستهلاك × 100.

المصدر: من إنجاز الباحث استنادا إلى إحصائيات

● نسبة الفجوة الغذائية = المتاح للاستهلاك -

وزارة الفلاحة.

الإنتاج / المتاح للاستهلاك × 100.

● المتاح للاستهلاك = الإنتاج المحلي + الاستيراد - الصادرات.

• استيراد المواد الغذائية:

عرفت فاتورة استيراد المواد الغذائية تذبذب بين الانخفاض والارتفاع تارة أخرى على مدار سنوات تطبيق التجديد الفلاحي والريفي كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم(12): استيراد المواد الغذائية 2009 -2014.

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الاكتفاء الذاتي قد حققت قيم متذبذبة من سنة إلى أخرى من جراء تذبذب قيم الفارق بين الإنتاج الوطني والاستيراد من الخارج بحيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي سنة 2014 نسبة 79.06٪ مقارنة بـ 68.55٪ سنة 2008 وهو الأمر الذي أدى إلى تقليص الفجوة الغذائية من 31.44٪ سنة 2008 إلى 20.93٪ سنة 2014 وهي نسبة قليلة جدا تبين أن هذه الجهود لم تستطع تحقيق نمو مستمر في الاكتفاء الذاتي وتقليص الفجوة الغذائية.

السنوات	2009		2010		2011		2012		2013		2014	
المنتجات الغذائية	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الحبوب ومشتقاتها	2344.60	39.99	1986.67	32.79	4052.10	41.14	3275.00	36.46	3312.49	34.58	3679.51	33.43
الحليب ومنتجاته	862.50	14.71	993.96	16.41	1544.11	15.68	1262.66	14.06	1258.80	13.14	2045.16	18.58
السكر ومنتجاته	568.90	9.70	678.67	11.20	1163.04	11.81	1010.81	11.25	944.68	9.86	910.57	8.27
القهوة والشاي	259.70	4.43	244.69	4.04	356.35	3.62	389.22	4.33	374.53	3.91	378.35	3.44
الخضر الجافة وأخرى	261.60	4.46	299.41	4.94	394.85	4.01	359.05	4.00	457.93	4.78	370.12	3.36
اللحوم	172.20	2.94	168.77	2.79	164.61	1.67	254.46	2.83	253.70	2.65	307.27	2.79
المجموع الكلي	4469.50		4372.17		7675.06		6551.20		6602.13		7690.98	

المصدر: من إنجاز الباحث استنادا إلى:

-Ministère Des Finances, Direction Générale Des
Douanes, Statistiques Du Commerce Extérieur De
L'Algérie (Période :Année 2010, 2011, 2012, 2014), p08.

بناء على ما تقدم نستخلص أن سياسة التجديد الفلاحي والريفي لم تستطع الحد من ارتفاع فاتورة الاستيراد الغذائي، وتحقيق وفرة غذائية محلية والحد من التبعية الغذائية للخارج وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة إلى عدم القدرة على التحكم في نسب الاستيراد من عام لآخر وهو ما يفسر التذبذب بين الانخفاض والارتفاع تارة أخرى في فاتورة الاستيراد الغذائي، إلا أنه لا يمكن أن ننكر أن هذه السياسة قد ساهمت في كثير من الأحيان - رغم الارتفاع الكلي للفاتورة - في تقليص نسب الاستيراد في بعض المواد الغذائية من سنة لأخرى.

✓ الأثر على النمو الكلي للقطاع الفلاحي ومساهمته في الناتج الداخلي الخا:

ساهمت برامج التجديد الفلاحي والريفي في تحقيق اتجاهات نمو موجبة ومتباينة في قيم الإنتاج الفلاحي ومساهمته في الدخل الوطني الخام، من جراء الإجراءات والقوانين المشجعة لزيادة حجم الإنتاج والأسعار التحفيزية، وإنشاء نظام ضبط المنتجات الواسعة الاستهلاك، بالإضافة إلى تأمين الفلاحين من خلال صناديق التعاضد الفلاحي مع دعم أسعار مدخلات الإنتاج، ويعود هذا التباين إلى الظروف المناخية غير المواتية باعتبار غالبية المساحات المزروعة تعتمد على السقي المطري بنسبة 88% من المساحات المزروعة، وهو ما يصعب التحكم في مردوديتها الإنتاجية وقد حققت نسبة نمو القطاع الفلاحي سنة 2009 ما يقدر بـ 21.1% وهي نسبة نمو جد هامة مقارنة بنسبة الانخفاض الذي شهده القطاع سنة 2008 والمقدر بـ -3.6% من جراء ضعف مردود القطاع في إنتاج الحبوب خلال الحملة الفلاحية (2007 - 2008) وهو ما سمح لسنة 2009 أن تحقق أكبر نسبة لنمو القطاع الفلاحي على مدار السنوات الأخيرة نتيجة القروض الموجهة للاقتصاد والتي زادت بنسبة 19% نهاية أوت 2009⁽¹³⁾ وكذا المساعدات المالية لشراء ديون الفلاحين والمربين، والذي خصص له 41 مليار دينار جزائري وهو

نلاحظ من خلال الجدول أن فاتورة المواد الغذائية قد سجلت انخفاض مقدر بـ (-2.18%) سنة 2010، محتلة المرتبة الثالثة ضمن المواد المستوردة وفق تقرير الجمارك لنفس السنة أي ما قيمته (-14.97%) أو 6.06 مليون دولار أمريكي، مقارنة بتقرير 2009 والذي ميزه نمو في هذه الفتورة مقدر بـ (3.33%) أو 195 مليون دولار أمريكي من الاستيراد الكلي، ويبين الجدول أن هذا الانخفاض المسجل في فاتورة استيراد المواد الغذائية سنة 2010 مرتبط أساسا بانخفاض استيراد الحبوب بنسبة (-15.27%) والشاي والقهوة بنسبة (-5.78%) وانخفاض استيراد اللحوم بنسبة (-1.99%) أم سنة 2011 فقد عرفت ارتفاع في فاتورة المواد الغذائية مقدر بـ (62.59%) بما قيمته (21%) أو 9.85 مليار دولار أمريكي مقارنة بسنة 2010، ويتعلق هذا الارتفاع أساسا بارتفاع استيراد الحبوب بنسبة (103.96%) والسكر بنسبة (71.73%) والحليب بنسبة 55.59% وذلك بالرغم من الانخفاض في استيراد اللحوم بنسبة (-2.46%).

كما يبين الجدول انخفاض في فاتورة المواد الغذائية سنة 2012 مقدر بـ (8.08%) محتلة المرتبة الأخيرة بالنسبة للمواد المستوردة في نفس السنة وفق تقرير الجمارك لسنة 2012، بنصيب مقدر بـ (19.19%) من الاستيراد الكلي أي ما يمثل 8.98 مليار دولار أمريكي، ويبين الجدول أن هذا الانخفاض مرتبط باستيراد الحبوب بنسبة (-19.18%) والحليب ومنتجاته بنسبة (-18.32%) والسكر بـ (13.09-) ونسبة الخضر بـ (-9.07%)، أم سنة 2014 فقد احتلت فاتورة الاستيراد الغذائي المرتبة الثالثة من المواد المستوردة بنصيب مقدر بـ (18.87%) أي ما يمثل 11 مليار دولار أمريكي بنمو مقدر بـ (14.87%) مقارنة بسنة 2013، وتتعلق هذه حسب الجدول بارتفاع استيراد الحبوب بنسبة (11.08%) والحليب ومشتقاته بـ (62.47%) واللحوم بنسبة (21.12%) أم الانخفاض ضمن هذه المجموعة فقد تعلق باستيراد السكر بنسبة (-3.61%) والخضر بنسبة (-19.18%).

ب - تقييم نتائج برنامج التجديد الريفي.

تتمثل الأداة المعتمدة لتنفيذ هذه السياسة في شقها الريفي في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (les projet de proximité et développement rural intégré)، والتي تعد فكرة مبادر بها سنة 2002 في إطار مشروع التنمية الريفية تم الانطلاق فيها سنة 2006 ليتم بعدها تعميمها سنة 2009 في شكل مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة وعليه سنحاول من خلال هذا الجزء تقييم أثر هذا البرنامج على المشاريع المنجزة وكذا نتائجه على العمالة والبطالة الريفية، باعتباره يسعى أساسا لتحسين ظروف الحياة والعمل في العالم الريفي.

✓ الأثر على إنجاز المشاريع الريفية:

تعكف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة من خلال مديريات الفلاحة والغابات على المستوى الوطني والجدول التالي يبين تطور اعتماد المشاريع الجوارية المسجلة منذ سنة 2009 إلى غاية 2014.

الجدول رقم (14): عدد المشاريع الجوارية المعتمدة 2009 - 2014

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد المشاريع	1336	890	1939	2028	2164	1251

المصدر: من إنجاز الباحث استنادا إلى:

-Evaluation de mise en œuvre de renouveau rural, 21e session dévaluation, loc. cit, p3.

وتشير إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية للدورة 21 والعشرون لتقييم برامج التجديد الفلاحي والريفي أنه تم إطلاق 9608 مشروع جوارية للتنمية الريفية المندمجة في الفترة 2009 - 2014⁽¹⁴⁾ وقد شملت هذه المشاريع المحاور التالية:

ما شكل حافظ لهذا القدر من النمو القائم أساسا بإنتاج الحبوب حيث حقق هذا الأخير 61.2 مليون قنطار مقابل 17 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي (2007 - 2008)، وهو ما سمح برفع نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الدخل الوطني الخام بـ 10.1% مقابل 7.0% سنة 2008 وهو ما يمثل نسبة زيادة مقدرة بـ 30.69% سنة 2009، أما سنة 2010 فقد شهدت انخفاض في نسبة النمو الكلي للقطاع من 21.1% سنة 2009 إلى 4.9% وهي نسبة انخفاض مقدرة بـ 76.77% ناتجة عن تراجع إنتاج الحبوب من 61.2 مليون قنطار سنة 2009 إلى 45.6 مليون قنطار سنة 2010، وهو ما أدى بدوره إلى تراجع نسبة مساهمة القطاع في الدخل الوطني الخام بنسبة 10.89% خلال نفس الفترة.

الجدول رقم (13): تطور النمو الكلي للقطاع الفلاحي ومساهمته في الناتج الداخلي الخام 2008-2014

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة النمو الكلي للقطاع الفلاحي. %	3.6-	21.1	4.9	11.6	7.2	8.8	10.9
نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الدخل الوطني الخام. %	7.0	10.1	9.0	8.7	9.5	10.6	10

المصدر: من إنجاز الباحث استنادا إلى:

❖ ONS, Présentation des principales activités de l'ons, assemblée populaire nationale commission de finances et du budget, Alger, les 10 Mais 2015, p67.

❖❖ Evaluation de mise en œuvre de renouveau agricole, compagnie agricole 2014 Pré bilan, loc. cit, p19.

❖❖❖ Situation économique et financière de l'Algérie en 2014, impact de la baisse de cours de hydrocarbures, prospectives 2015-2020, sur le site www.reflexiondz.net.

• المحور الأول: عصنة القرى والقصور:

بلغ عدد المشاريع المنطلقة في هذا المجال 1009 مشروع جوارى، وبلغت نسبة المشاريع التي أحرزت تقدماً في الانطلاق في ثلاث ولايات 26/مئة في خنشلة، الطارف، سكيكدة، في حين أن بقية الولايات تأخرت في الانجاز لتبلغ كحد أقصى 3%.

• المحور الثاني: تنويع الأنشطة الاقتصادية في

الوسط الريفي.

بلغ عدد المشاريع التي انطلقت في هذا المحور 3447 مشروع، ما يمثل نسبة 36% من المشاريع الكلية المعتمدة فيما يخص تحسين ظروف العيش لسكان الأرياف وتمثل سكيكدة وتبسة وسعيدة 17% من المشاريع التي تم إطلاقها، أما في الثلاثي الأول من سنة 2015 فتمثل كل من الجلفة والبويرة والبيض ما نسبته 37% من هذه المشاريع وقد تم إطلاق 42 منها في مناطق الهضاب العليا⁽¹⁵⁾.

• المحور الثالث: حماية الموارد الطبيعية.

وقد بلغ عدد المشاريع التي شرع فيها 4865 مشروع ما يمثل نسبة 51%، وتم في هذا المجال حسب وزارة الفلاحة والتنمية الريفية زرع 45093 هكتار حسب الولايات سنة 2014 تتضمن 26926 هكتار من الفواكه و80% من الزيتون، وتعتبر ولاية سوق أهراس الولاية الرائدة في هذا المجال بـ 3516 هكتار تليها ولاية الطارف بـ 3445 هكتار وتيارت بنسبة 3423 هكتار، بحيث تمثل هذه الولايات الثلاثة ما نسبته 23% من العمليات المنجزة في هذا المجال.

ومن جانب استصلاح الأراضي تتصدر غليزان وجيجل والبويرة القائمة على التوالي بنسبة 41% من المشاريع المنجزة في هذا المجال، بينما تشهد معظم الولايات تأخر يصل كحد أدنى 2% من الانجاز، وقد حظيت منطقة الهضاب العليا 21% من المشاريع المنجزة على المستوى الوطني في هذا المجال.

• المحور الرابع: إعادة تأهيل التراث الريفي المادي

وغير المادي.

حظي هذا المحور بأقل المشاريع مقارنة بالمحاور الأخرى، بحيث قدرت بـ 287 مشروع أي بنسبة 3% وكانت أعلى نسبة لأدرار بـ 11% و9% لتيزي وزو و6% لسكيكدة بينما شهدت معظم الولايات تأخر في انجاز المشاريع.

كما يشير تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2015⁽¹⁶⁾ والخاص بالدورة 22 لتقييم برامج التنمية الريفية، أن محافظة الغابات قامت ببرامج توعية لسكان الأرياف حول المشاريع الجوارية وبرامج التجديد الريفي عن طريق مختلف وسائل الاعلام كالحصص التلفزيونية والإذاعية فقد قامت بـ أكثر من 6300 حصة تلفزيونية وإذاعية خلال الفترة 2010 - 2014 استحوذت تلمسان على 23% منها والبويرة 6% وتسمسيت 4% بالإضافة إلى اللقاءات الميدانية مع السكان قصد زرع النباتات وقد تم في هذا المجال زرع 7 ملايين نبتة خلال نفس الفترة، وتمثل ولاية المدية 6.3% ومعسكر 6.3% ووهران 5.7% من العمليات المنجزة في هذا المجال على المستوى الوطني.

أما في مجال التظاهرات والأيام الدراسية والمحاضرات فتم القيام بـ 71500 تظاهرة ويوم دراسة بحيث تم أكثرها في مستغانم بنسبة 49% وتبسة بـ 8% وتلمسان بـ 5%.

من الملاحظ من خلال عمليات التوعية والتحسيس أنها ركزت على الولايات والمناطق التي تحتوي على إمكانية الإعلام السمعي والبصري، في الوقت الذي يقتضي فيه التحسيس التنقل من خلال قوافل تحسيسية للقرى والمداشر الريفية النائية، كما نلاحظ تركيزها على المناطق الشمالية وتجاهل المناطق الجنوبية التي قد ينجم على عمليات التحسيس فيها أثر إيجابي وغير مباشر على القطاع السياحي.

✓ الأثر على البطالة والعمالة الريفية:

عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة نموا كبيرا في المشاريع التنموية نتيجة الوفرة المالية التي سمحت بتخصيص غلاف مالي ضخم في الخماسي الثاني أدى إلى تفير مناصب شغل لا يستهان بها بالنظر إلى مختلف القطاعات بحيث قدر تعداد القوة العاملة 9.9 مليون فرد وأرتفع حجم اليد العاملة النشطة من 8.5 مليون فرد إلى 10.7 مليون فرد في الفترة 2007 - 2013، والجدول التالي يبين تطور تعداد اليد العاملة النشطة ونسبة الفلاحة منها خلال الفترة 2007 - 2013.

الجدول رقم (15): تطور تعداد اليد العاملة النشطة ونسبة الفلاحة من القوة العاملة النشطة 2007 - 2013.

القطاعات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الفلاحة (1000 فرد)	1170	1252	1242	1136	1034	912	1141
الصناعة	1027	1141	1194	1337	1367	1335	1407
البناء والأشغال	1523	1575	1718	1886	1595	1663	1791
الخدمات	4871	5178	5318	5377	5603	6260	6449
المجموع	8591	9146	9472	9736	9599	10170	10788
نسبة الفلاحة %	13.6%	13.70%	13.1%	11.7%	11.7%	9%	10.6%

المصدر: هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص 259.

يبين الجدول توزيع غير متوازن في تعداد اليد العاملة حسب قطاعات النشاط بحيث يهيمن قطاع التجارة والإدارة العمومية وخدمات أخرى على نصف اليد العاملة النشطة بحوالي 56.7% من إجمالي اليد العاملة بحيث نجد أنه في سنة 2007 يحتل قطاع الأشغال العمومية المرتبة الثانية بـ 17.7% وفي المرتبة الثالثة القطاع الفلاحي بنسبة 13.6% ثم القطاع الصناعي بنسبة 12% ليبدأ بعدها القطاع الزراعي في التراجع من حيث استقطاب عدد اليد العاملة من سنة لأخرى مقارنة بالقطاعات الأخرى، بحيث تراجع ليشغل المرتبة الرابعة سنة 2010 بنسبة 11.7% إلى غاية الوصول إلى نسبة 10.6% من إجمالي اليد العاملة سنة 2013، ويعود السبب إلى شقاوة العمل وتدني الدخل مقابل وجود إغراءات أخرى في عالم الشغل كقروض دعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للبطالة بحيث تستقطب الشباب للعمل في القطاعات الأخرى السهلة الربح كالقطاع التجاري والخدمات، وهو ما يبين استحواذهما على نصف اليد العاملة طيلة الفترات السابقة، ما يبين أن برامج التجديد الريفي لم تستطع امتصاص البطالة في عالم الريف من جراء التركيز على المدن وهو ما يبينه التركيز على قطاع الأشغال العمومية الذي يعد من سمات المدينة والذي يأتي في المرتبة الثانية من حيث تعداد اليد العاملة.

كما أنه تشير الإحصائيات إلى انخفاض مستمر من سنة لأخرى في اليد العاملة بالقطاع الفلاحي بعالم الريف بحيث انخفضت من 1.1 مليون عامل إلى 912 ألف في الفترة 2007 - 2012 من جراء الصعوبات والتحديات التي يتلقاها سكان الأرياف في هذا القطاع، وهو ما يؤدي إلى النزوح الريفي نحو المدن والبحث عن قطاعات النشاط ذات المزايا الكثيرة كالارتفاع في الدخل، والعطل السنوية والضمانات التأمينية، بالإضافة إلى الترقية والخدمات وتجدد فرص العمل... إلخ وهو ما يؤدي إلى انخفاض العمالة الريفية في القطاع الريفي كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم (17): نسبة الفئئة النشطة بالإقامة.

الوحدة: ألف نسمة

البيان	2007		2010		2012		2013	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
الذكور (1000)	4244	3003	5234	3027	5500	2893	5789	3096
الإناث (1000)	1044	302	1126	348	1368	410	1464	440
نسبة الإناث %	12.14	3.5	11.56	3.57	13.45	4.3	13.57	4.0

المصدر: هاشمي، مرجع سابق، ص 260.

ج - تقييم نتائج برنامج تقوية القدرات البشرية والتقنية.

تسعى سياسة التجديد الفلاحي والريفي في ركيزتها الثالثة والممثلة في برمج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية في الرفع من طاقات التكوين لفائدة الفلاحين والإداريين المسيرين للقطاع الفلاحي، بالإضافة إلى القيام بعمليات تحسيس وتوجيه لهؤلاء حول كل ما يتعلق ببرامج التجديد الفلاحي والريفي وكيفية تنفيذها، وعليه سنحاول من خلال هذا الجزء تقييم أثر البرنامج على تكوين الإطارات الفلاحية والفلاحين وكذا الأثر على عمليات التحسيس خلال الفترة 2010 - 2014.

الجدول رقم(16): انخفاض العمالة الريفية في القطاع

الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى 2007 - 2013.

الوحدة: ألف عامل

القطاعات	السنة	2007	2010	2011	2012	2013
الفلاحة		905.367	849.000	763.000	678.000	822.000
الصناعة		303.441	363.000	354.000	347.000	342.000
البناء والأشغال العمومية		708.644	754.000	673.000	672.000	730.000
الخدمات والتجارة		1388.202	1.409.000	1.512.000	1606.000	1.6043.000

المصدر: هاشمي، مرجع سابق، ص 260.

كما أنه يجدر الإشارة أن كون برامج التجديد الريفي قائمة على هدف إدماج المرأة الريفية في البرامج التنموية والنشاطات المهنية والحرفية، فإنه نجد أن هذا الفئئة مازالت بعيدة المساهمة في قطاع النشاط بالمناطق الريفية مقارنة بالذكور وبمثيلاتها في الحضر، وهذا لعدة اعتبارات منها العادات والتقاليد وتحفظ بعض المناطق الريفية على عمل المرأة، بالإضافة إلى محدودية المستوى التعليمي وارتفاع نسبة الأمية لدى النساء في الأرياف من جراء الاكتفاء بالتعليم الابتدائي أو المتوسط في أحسن الأحوال للتفرغ للأعمال المنزلية والجدول التالي يبين نسبة الفئئة النسوية النشيطة حسب الإقامة:

✓ الأثر على تكوين الإطارات الفلاحية:

شملت عملية تكوين الإطارات المسيرة للإدارات الفلاحية في إطار برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية كل الأقاليم الطبيعية الكبرى في الوطن بحيث شهدت سنة 2012 تكوين 7586 إطار بالمناطق الجبلية 841 إطار في تيزي وزو و 712 في الجزائر و 539 في عين الدفلة، أما منطقة الهضاب العليا فقد تم فيها تكوين 1833 إطار 523 بالجلفة و 510 بالمسيلة و 356 بتيارت، أما المناطق الجنوبية فشملت فيها عمليات التكوين 2031 إطار بحيث تم تكوين 654 إطار بأدرار و 317 بلغواط و 234 بورقلة⁽¹⁷⁾.

وتمثل عملية تكوين الإطارات ما نسبته 18% من النشاطات التكوينية المنظمة خلال سنة 2012 والتي تشمل جميع العمليات المرتبطة ببرامج التجديد الفلاحي والريفي (تسيير المشاريع، الاستشراق، والمعلوماتية، البحث الزراعي..... إلخ)، وهو ما يبين اهتمام السياسة الجديدة بتفعيل عمل الإدارة الفلاحية من خلال التكوينات التي يستفيد منها الإطارات والتي تضاعفت مقارنة بالسنوات السابقة بحيث تم تكوين 33727 إطار سنة 2012 مقابل 2449 إطار سنة 2000 وهو ما يمثل نسبة زيادة مقدرة ب 92.73% إطار مقارنة بذات السنة.

وعموما يشير تقرير تقييم العمليات المنظمة في إطار برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية للثلاثي الأول من سنة 2015 أنه تم تكوين 116823 إطار من بين 284.935 شخص مكون خلال الفترة 2010 - 2014⁽¹⁸⁾.

✓ الأثر على تكوين الفلاحين والمربين:

بلغ عدد الفلاحين المكونين في إطار البرنامج 11768 فلاح سنة 2012 أي بزيادة مقدرة ب 63.18% مقارنة بسنة 2000 والتي تم فيها تكوين 4332 فلاح في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وهي نسبة قليلة تمثلت ب 10% من عمليات التكوين التي تم القيام بها سنة 2012 لفائدة الفلاحين، مقابل 18% تكوين لفائدة

الإطارات⁽¹⁹⁾ وهو ما يبين غلبة التركيز على تكوين الإطارات عوض التركيز على الفلاح الذي يعد أساس العملية الإنتاجية في القطاع الفلاحي.

وقد بلغ عدد الفلاحين والمربين المكونون سنة 2012 ما يقدر ب 20690 بالمناطق الجبلية، 2863 بالجزائر و 2856 بجيجل و 1658 فلاح ببومرداس، أما في مناطق الهضاب العليا فتم تكوين 6766 فلاح 3636 بالجلفة و 1831 بالمسيلة و 370 بسعيدة أما في المناطق الجنوبية من الوطن فقد شملت عمليات التكوين 5230 فلاح ومربي مواشي 2820 بأدرار و 711 بغرداية و 645 بالأغواط، وعلى العموم يشير تقرير الثلاثي الأول من سنة 2015 أنه تم تكوين 162413 فلاح و 5700 آخرون من بينهم حملة المشاريع والمتعاملين ضمن 284.935 شخص مكون خلال الفترة 2010 - 2014 في إطار هذا البرنامج⁽²⁰⁾.

✓ الأثر على عمليات التوعية والتحسيس:

تقوم استراتيجية برنامج تقوية القدرات والمساعدات التقنية على تنمية القدرات والإمكانيات العلمية للمواطنين المقصودين من عمليات التوعية والتحسيس، وفق مقاربة جوارية تهدف لمساعدة الفلاحين والمربين وحاملي المشاريع من خلال اعتماد نمط شامل وجماعي للتوعية مع استعمال وسائل الإعلام المختلفة، وقد وكلت هذه المهمة ل 1345 قائم على عملية التحسيس و 2400 عون للتنمية من مختلف مؤسسات البحث والتنمية الفلاحية (67 مؤسسة) ومعهد اقتصادي وتم في هذا الإطار القيام ب:⁽²¹⁾

● 26.391 يوم دراسي تعليمي وتحسيبي.

● 86.800 زيارة إرشاد وتوجيه.

● 7.541 عرض من خلال مواقع الأنترنت الخاصة

بالبحث والتنمية الفلاحية.

● 480 موقع إلكتروني للعرض.

● 6.51 تظاهرة للمشاركة الجوارية (ملتقيات ، ندوات ، واجتماعات).

وقد مست هذه العمليات 1.033.789 ساكن من بين الفلاحين والمربيين والإطارات كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم(18): تطور عدد السكان المستفيدين من التحسيس والتوعية 2010 - 2014.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
عدد السكان	165406	186082	217096	227434	237771
المجموع	1.033.789				

المصدر: من إنجاز الباحث استنادا إلى:

- Evaluation Des activités Réalisées dans le cadre Du PRCHAT Période 2010-2014, loc. cit, p6. □

يتضح لنا مما سبق أن سياسة التجديد الفلاحي والريفي ساهمت من خلال ركيزتها الثالثة والممثلة في برمج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية في الرفع من طاقات التكوين لفائدة الفلاحين والإداريين المسيرين للقطاع الفلاحي، إلا أنه هناك بعض النقائص التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من هذا البرنامج منها:

- غلبة المواضيع التقنية على حساب المواضيع الأكثر أفقية (الإدارة ، التسيير المالي).

- نقص وصعوبات تقييم المشاريع المنجزة (التقييم يرتكز في الأساس على الأشياء الكمية).

- الفهم المتناقض للمفاهيم المتعلقة بالتكوين، وتعميم المفاهيم.

- نقص التفتح على بيئة الفاعلين، نقص المعلومات، التوجيه، توعية الجماهير المستهدفة بالتكوين.

- نقص وسائل النقل والوسائل اللغوية.

- نقص التنسيق بين البرامج الفلاحية والبرامج الريفية.

- حاجات التكوين غالبا ما تكون غير واضحة.

- الجهل بمكانيزمات الدعم المادي للتكوين في

إطار برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية، وغياب مساهمة الشركاء.

ويشير تقرير المركز الوطني للبحث الزراعي (INRAA) من خلال تقييمه لتطبيق برنامج (PRCHAT) الصادر في 23 أكتوبر 2010 إلى تسجيل عدة إخفاقات في تطبيق البرنامج تتمثل فيما يلي⁽²²⁾:

- صعوبة السيطرة على تدفق التدريب والإرشاد.

- مشاكل التشاور والتنظيم على مستوى القاعدة (على المستوى المحلي).

- عدم التفاعل بين مديريات الفلاحة وبعض الغرف الفلاحية للولايات.

- وجود انحراف في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني.

- عدم وجود حافز (جزئيا) في تأطير أنشطة التوعية وتدابير الدعم المقدمة في إطار هذا البرنامج.

- عدم وجود تقييم أثر التدريب والإرشاد.

- عدم الكفاءة في التمكن من شبكات المعلومات والاتصالات.

الخاتمة:

يتبين لنا من خلال هذا الفصل أن سياسة التجديد الفلاحي والريفي متكاملة الصنع النظري، بحيث تمثل ركائزها الثلاث حلول متناسقة للمشكلات التي يتخبط فيها القطاع الفلاحي والريفي، إلا أنها تحتاج لتفعيل أكثر للأليات التي يقوم عليها تنفيذها والتي تتلقي صعوبات في التطبيق العملي والميداني في غالب الأحيان وهو الأمر الذي يؤدي إلى تأخر إنجاز المشاريع الفلاحية والريفية.

كما يتضح أن هذه السياسة قد ساهمت في الرفع من إنتاجية القطاع بحيث تم تحقيق عوائد لا بأس بها في مختلف الفروع الغذائية الواسعة الاستهلاك على مدار السنوات الأخيرة، وهو مانعكس إيجابا على مساهمة القطاع في الدخل الوطني، رغم الفشل في ضبط الأسعار والحد من الارتفاع المستمر في فاتورة استيراد المواد الغذائية الاستراتيجية الواسعة الاستهلاك، وعليه لم تستطع هذه السياسة تحقيق الأمن الغذائي والذي يعتبر الهدف العام لها نظرا لاعتماد جزء من الاكتفاء الذاتي الوطني على الاستيراد الخارجي، بالإضافة إلى محدودية الآثار على الفضاءات الريفية من حيث توفير مناصب العمل والحد من البطالة وإشراك المرأة الريفية في التنمية، وهو ما يستدعي تفعيل برنامج تقوية القدرات البشرية والتقنية وخاصة في هذه الفضاءات التي يجب أن ينظر إليها كمفاتيح للتنمية الوطنية.

قائمة المراجع:

- 1 -وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق، 2012.
- 2 -الطيب هاشمي، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية مقدمة لتخصص اقتصاد التنمية، بجامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013.
- 3 -أمال حفناوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والانعاش الاقتصادي بين الواقع والطموح. مداخلة منشورة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 - 2014، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف(1) في 12/11 مارس 2013.
- 4 -تحقيقات ميدانية تكشف ألواح خشبية مغمورة بالبطاطه داخل المبردات، هكذا أوهم أصحاب غرف التبريد وزارة الفلاحة والتجارة بوفرة مخزون البطاطه على الموقع الالكتروني :
- <http://www.al-fadjr.com/ar/economic/291193.html>
- 5 -القطاع الفلاحي على الموقع:
- <http://www.andi.dz>
- 6 -قائمة الدول حسب إنتاج البصل على الموقع:
- <http://ar.wikipedia.org/>
- الجزائر تسعى لتدارك النقص المسجل في إنتاج -7- الزيتون على الموقع: www.djazairess.com/elmassa/21404

D'évaluation Des Programme Du Renouveau Agricole Et Rural, 06 Janvier 2013.

18-MADR, Evaluation Des Activités Réalisées dan Le cadre Du PRCHAT 02, 1^{er} Trimestre 2015, 15 Mais 2015.

19-MDAR, Evaluation Des activités Réalisées dans le cadre Du PRCHAT Priode 2010-2014, 21eme Session D'évaluation Des Programme Du Renouveau Agricole Et Rural, 13 décembre 2014. □

الهوامش:

(¹) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق، 2012، ص 5.

(²) MDAR, Présentation de la Politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du Programme quinquennal 2010-2014, p 5 .

(³)Présentation de la Politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du Programme quinquennal 2010-2014, loc. cit, p 7.

(⁴) الطيب هاشمي، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية مقدمة لتخصص اقتصاد التنمية، بجامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص 244.

(⁵) آمال حفناوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والانعاش الاقتصادي بين الواقع والطموح. مداخلة منشورة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 - 2014، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف(1) في 12/11 مارس 2013، ص ص 20، 21.

(⁶) هاشمي، مرجع سابق، ص 16.

8-MDAR, Présentation de la Politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du Programme quinquennal 2010-2014.

9-MDAR, Evaluation De Mise En œuvre De Renouveau Rural, 21e Session Dévaluation, 13 Décembre 2014.

10-MDAR, Evaluation de mise en œuvre de renouveau agricole, compagne agricole 2014(Pré bilan), 21eme Session d'évaluation trimestrielle, Alger, 11 et 13 Décembre, 2014. □

11- Mohamed Naili, Evolution et adaptation nécessaire du Secteur agricole en Algérie, 2009. □

12-Ministère Des Finances, Direction Générale Des Douanes, Statistiques Du Commerce Extérieur De L'Algérie (Période :Année 2010, 2011, 2012, 2014.

13-MDAR, Evaluation de mise en œuvre de renouveau agricole, compagne agricole 2013 bilan final. 20eme Session d'évaluation trimestrielle, alger, 08 et 09 mars 2014.

14-ONS, Présentation des principales activités de l'ons, assemblée populaire nationale commission de finances et du budget, Alger, les 10 Mais 2015.

15-Situation économique et financière de l'Algérie en 2014, impact de la baisse de cours de hydrocarbures, prospectives 2015-2020, sur le site www.reflexiondz.net .

16-MDAR, Evaluation de Mise en œuvre de la consolidation Du Programme de Développement rural, 22e session Dévaluation, Alger, 03 Mai 2015.

17-MADR, Evaluation Des Activités Réalisées dan Le cadre Du PRCHAT, 16^{ème} Session

Programme Du Renouveau Agricole Et Rural, 06 Janvier 2013, p 06.

⁽¹⁸⁾ MADR, **Evaluation Des Activités Réalisées Dan Le cadre**

Du PRCHAT 02, 1^{er} Trimestre 2015, 15 Mais 2015, p 01.

⁽¹⁹⁾ Evaluation Des Activités Réalisées Dan Le cadre Du

PRCHAT, 16^{ème} Session D'évaluation Des Programme Du Renouveau Agricole Et Rural, **Ibid**, p 04.

⁽²⁰⁾ Evaluation Des Activités Réalisées Dan Le cadre Du

PRCHAT 02, **Ibid**, p01.

⁽²¹⁾ MDAR, **Evaluation Des activités Réalisées dans le**

cadre Du PRCHAT Priode 2010-2014, 21eme Session D'évaluation Des Programme Du Renouveau Agricole Et Rural, 13 décembre 2014, p06.

⁽²²⁾ هاشمي، مرجع سابق، ص ص 274 ، 275.

⁽⁷⁾ تحقيقات ميدانية تكشف ألواح خشبية مغمورة بالبطاطه داخل المبردات، هكذا أوهم أصحاب غرف التبريد وزارة الفلاحة والتجارة بوفرة مخزون البطاطه على الموقع الالكتروني :

<http://www.al-fadjr.com/ar/economie/291193.html>

تم التصفح يوم 18 - 02 - 2015 على الساعة 10:00.

⁽⁸⁾ هاشمي، مرجع سابق، ص ص 296 ، 297.

⁽⁹⁾ القطر الفلاح الفلاح على

الموقع: <http://www.andi.dz/index.php/fr/secteur-de-l-agriculture>

تم التصفح يوم 2015/02/10 على الساعة 13:15.

⁽¹⁰⁾ Mohamed Naili, **Evolution et adaptation nécessaire du (**

Secteur agricole en Algérie, 2009, p3.

⁽¹¹⁾ قائمة الدول حسب إنتاج البصل على

الموقع: <http://ar.wikipedia.org> تم التصفح يوم 2015/05/19

على الساعة 15:20.

⁽¹²⁾ الجزائر تسعى لتدارك النقص المسجل في إنتاج الزيتون على

الموقع: www.djazairess.com/elmassa/21404 تم التصفح يوم

2015/05/25 على الساعة 10:30.

⁽¹³⁾ أفاق الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2009 ، مرجع

سابق، ص 2.

⁽¹⁴⁾ **Evaluation de mise en œuvre de renouveau rural**, 21e

session dévaluation, **loc. cit**, p3. □

⁽¹⁵⁾ MDAR, **Evaluation de Mise en œuvre de la**

consolidation Du Programme de Développement rural, 22e

session Dévaluation, Alger, 03 Mai 2015, p15. □

⁽¹⁶⁾ **Ibid**, p 33. □

⁽¹⁷⁾ MADR, **Evaluation Des Activités Réalisées Dan Le**

cadre Du PRCHAT, 16^{ème} Session D'évaluation Des